

زيمبابوي تحرز تقدما في تحقيق المساواة بين الجنسين

تحليل جيفري مويو

هاراري (IDN) - على الرغم من العقبات التي لا تزال المرأة تواجهها في زيمبابوي، فإن هذا البلد قد خطى خطوة كبيرة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وذلك تماشيا مع الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي يجب تحقيقها بحلول عام 2030.

هناك تحسن في تمثيل المرأة داخل البرلمان وزيادة لعدد الفتيات في الجامعة مقارنة بالرجال الآن - هذا بالإضافة إلى إشتغال النساء في وظائف قد كانت حتى الآن خاصة بالرجال فقط.

وفقا للأمم المتحدة للمرأة، منظمة الأمم المتحدة المخصصة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإن تمثيل المرأة في البرلمان في زيمبابوي إرتفع بأكثر من الضعف مقارنة بالـ 17 في المائة التي كانت عقب الانتخابات العامة التي جرت عام 2008، ليصل إلى 35 في المائة خلال انتخابات 31 يوليو 2013.

بناء على تقييم جاءت به الأمم المتحدة للمرأة، لقد انضمت زيمبابوي إلى أكثر من 30 بلدا حول العالم من قد قاموا بوضع نظام حصص انتخابية خاص من أجل رفع تمثيل المرأة في البرلمان إلى 30 في المائة على الأقل.

وكننتيجة لهذه الخطوة، هناك الآن 124 امرأة في البرلمان من مجموع 350 نائب في برلمان زيمبابوي الجديد والذي يضم 86 امرأة في الجمعية الوطنية، من بينهن 60 في المقاعد المحجوزة و 26 منتخبة مباشرة إلى مقاعد الدائرة الانتخابية الـ 210.

في جيش البلاد أيضا، تم إدراج المرأة ورفعها في الأوقات الأخيرة إلى مناصب عليا، هذا بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة الجهوي للنساء بزيمبابوي، الذي يساعد الحكومة من خلال التركيز على التطوير، التمكين، المشاركة السياسية وسلامة المرأة هناك.

"قامت زيمبابوي بإعطاء الأولوية إلى 10 أهداف من التنمية المستدامة بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة 5. أكثر الأهداف أهمية كانت تلك المتعلقة بالجنسين" هذا ما أفادت به، يلدا نهليزيو - مستشارة استراتيجية أخصائية في الأمم المتحدة للمرأة بزيمبابوي، إلى IDN.

زيمبابوي مثال حي على المعاهدات الدولية والإقليمية المصادق عليها مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، الجماعة التنموية للجنس وتنمية البروتوكول لجنوب إفريقيا (بروتوكول الجنس SADC)، وغيرها.

اعتمدت دولة جنوب أفريقيا هي الأخرى في عام 2013 دستور جديد تميز بالمساواة بين الجنسين والأحكام المتعلقة بحقوق المرأة، وفقا لوزارة الدولة لشؤون المرأة، الجنس، الجنس وتنمية المجتمع.

"لقد أثبتت حكومتنا التزامها بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وكذلك حقوق المرأة وذلك من خلال إطار قانوني وسياسي قوي، يمكننا القول بأننا هنا، نسير في الاتجاه الصحيح من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين" هذا ما أدلت به السيدة نياشا شيكوينا، وزيرة شؤون المرأة، الجنس وتنمية المجتمع بزيمبابوي، إلى IDN.

قبل عامين، وفي خرجة أساسية للأمم المتحدة في زيمبابوي، قامت الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية، برنامج التنمية للأمم المتحدة، وكذلك صندوق الأمم المتحدة بإطلاق أول برنامج مشترك في البلاد لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

بدعم أولي من حكومة السويد، يجري تنفيذ البرنامج بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة والمساواة بين الجنسين وتنمية المجتمع بزيمبابوي - هذا كشعب جنوب إفريقي هو طرفٌ للمعاهدات الدولية والإقليمية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات.

كتقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، تضم زيمبابوي حاليا نحو 25 في المئة من التمثيل النسوي في قطاع مؤسسات الخدمات العامة، مع تحسينات ملحوظة لدى قوات الدفاع الزيمبابوية، أين تشغل النساء الآن مناصب جد هامة.

وكننتيجة لذلك، فليس هناك حد غير السماء للنساء العاملات في الجيش على غرار إلين شيوش، التي كانت رتبته قائد مجموعة قبل أن يتم ترقيتها مؤخرا لتصبح أول امرأة كومودور في البلاد، وهي ثالث أعلى رتبة لقوات هذا البلد الجوية.

"السماء هي الحد، لا يمكن لأي شيء إيقاف المرأة من الوصول إلى مناصب راقية" هذا ما قالته المارشال الجوي بيرنس شيري، قائد القوات الجوية الزيمبابوية إلى صحيفة هيرالد الحكومية في وقت مبكر من هذا العام.

تعمل الامم المتحدة للمرأة بزيمبابوي عن كثب مع الحكومة والمجتمع المدني لضمان الامتثال بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومة في هراري من خلال سياسة إصلاحات، وكذلك تحديد نقص الموارد التي تعيق تنمية وتطور المرأة وإدماجها.

كما أن الأمم المتحدة للمرأة هنا تلعب دورا هام من خلال دعمها للمجتمع المدني لتمكين النساء السياسيين والمسؤولين الحكوميين من تحديد والاستجابة لاحتياجات المرأة المضطهدة في زيمبابوي حتى تساعدنهن على الوصول إلى التعليم.

ساعد هذا النساء الزيمبابويات، وفقا للأمم المتحدة للمرأة، على التطور بنفس وتيرة نظرائهن الرجال، في الوقت الذي أوضح فيه الاتحاد الأفريقي تمسكه أيضا بأهداف التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي، مع المساواة بين الجنسين كهدف شامل.

لقد عملت الجماعة التنموية للجنوب الأفريقي (SADC) هي الأخرى على ضمان المساواة بين الجنسين في أفريقيا ككل، وزيمبابوي على وجه الخصوص.

جاء في بروتوكول تحالف الجنسين لإفريقيا الجنوبية (Southern Africa Gender Protocol Alliance) في رسالة إلى اجتماع وزراء الجنس SADC المنعقد في هراري شهر مايو "يذهب هدف التنمية المستدامة 5 المتعلق بالمساواة بين الجنسين أبعد بكثير من هدف MDG للتنمية 3 السابق، فهو يركز أكثر على الصوت، الاختيار والسيطرة".

ترى إحدى أكبر الناشطات من أجل حقوق المرأة، كاترين موكواباتي، مديرة شبكة عمل حوار الشباب (Youth Dialogue Action Network)، وهي جماعة ضغط ديمقراطية، بأن المساواة بين الجنسين وفقا لهدف التنمية المستدامة 5 للأمم المتحدة لا يزال مهددا في المناطق النائية من البلاد.

يقول السيد موكواباتي إلى IDN "إن الفقر بين الأسر الريفية لا يزال بمثابة حاجزا وسط الهجرة الاقتصادية مؤثرا على النساء والأطفال هنا، خاصة وأن النساء لا يزلن يواجهن مضايقات سياسية، اجتماعية واقتصادية، هذه الأخيرة ازدادت سوءا مع النتائج المتعلقة بنوع الجنس لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز".

ثم أضاف قائلا "تلعب الثقافات والتقاليد الأصلية دورا أساسيا ومكانتهما لا تزال محفوظة لدى سكان الريف ما يجعل جميع المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أمر غير منطقي، وبالتالي غير معترف به، مما يؤدي إلى إضطهاد المرأة الريفية في كثير من جوانب الحياة".

ومع ذلك، وقبل عامين، أطلقت الأمم المتحدة في زيمبابوي البرنامج المشترك الأول في البلاد الذي يتضمن مسائل المساواة بين الجنسين، والذي عرف مساهمة من الوكالة السويدية للتنمية الدولية بأكثر من 5 ملايين دولار من أجل تسريع عملية التقدم نحو تمكين المرأة.

خلال تلك الفترة، أصبحت زيمبابوي تنتمي إلى الدول الموقعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) وجماعة التنمية للجنوب الأفريقي بروتوكول الجنس والتنمية (SADC بروتوكول الجنس).

تقول ميلدريد شوكي - فتاة تبلغ من العمر 18 عام تنهي الآن درجة مستوى متقدم من التعليم في هراري عاصمة زيمبابوي - إنها مثال حي على خطوات الحكومة من أجل تحقيق هدف الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين بعد أن حصلت على دعم خاص من الحكومة لمواصلة تعليمها في العلوم كطالبة.

المستوى المتقدم من التعليم والمعروف شعبيا باسم مستوى "أ" في زيمبابوي، هو أعلى مستوى في التعليم الثانوي قبل الدخول إلى الجامعة أو الكلية.

ووفقا لأحدث الأرقام الصادرة عن وزارة التعليم العالي، العلوم والتنمية التكنولوجية، وذلك اعتبارا من 11 مارس 2016، كان هناك 3404 طالب موزعين على 10 محافظات قد إستفادوا من برامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، مع 55 في المئة من هؤلاء المستفيدين إناثا. [IDN-InDepthNews - يوم 5 يونيو 2016]